الأجهزة التي تقوم برسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية

هنالك أجهزة تقوم بصناعة القرار في السياسة الخارجية بين رسمية وغير رسمية فصناعة القرار في كل الدول تعود للحكومة الوطنية ،ومع ذلك فهنالك إختلاف بسيط بين الدول الموحدة و الدول المركبة فالدول الموحدة تعود للحكومة المركزية كل الإختصاصات أما في الدول المركبة فتتوزع الصلاحيات وبين السلطات الجهوية و الحكومة المركزية بطريقة دستورية إلا أن السياسة الخارجية تبقى من إختصاص الحكومة الفدرالية لكن مع ذلك في بعض القرارات ذات الطبيعة الإقتصادية خاصة التجارية الحكومات الفدرالية التابعة للحكومة المركزية يكون لها بعض الإختصاص في إبرام العقود و الإتفاقيات والرسوم التي تفرض على السلع وفي بعض الأحيان في مسائل الإستثمارات دون العودة للحكومة المركزية ،فالأنظمة الفدرالية بسبب عدم وحدة التشريعات و القوانيين وكذا إزدواجية السلطات قد تسبب تناقض بسبب تناقض أهداف وإحتياجات الحكومة الفدرالية وأهداف وإحتياجات الحكومات المحلية فمثلا في 1969 في نيجيريا (دولة فيديرالية) صرح بعدم الإعتراف بدولة إسرائيل في الوقت الذي تؤسس إسرائيل سفارة في العاصمة نيجيريا

.تتأثر كذلك وظيفة صنع قرارات السياسة الخارجية بشكل النظام الدستوري للدولة ففي الأنظمة الرئاسية تهيمن السلطة التنفيذية على إتخاذ القرار على عكس الأنظمة البرلمانية التي يسيطر فيها البرلمان .

كذلك في الأنظمة الديمقراطية يتوزع القرار بين مجموعة من الأجهزة والمؤسسات على عكس النظام التسلطي أين ينحصر القرار في يد شخص واحد أو هيئة واحدة ،ويعتقد البعض أن السياسة الخارجية تكون أكثر فعالية في النظم التسلطية كونها لاتمر بكل التعقيدات التي تفرضها النظم الديمقراطية هذا الرأي يركز على فكرتين الأولى مركزية القرار في النظم التسلطية وقلة الأطراف التي تساهم في صنع القرار يعطي نوع من المرونة و السرعة في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية .ثانيا كثرة الأجهزة و المؤسسات التي تساعد في جمع المعلومات وتقديم الإقتراحات في النظم الديمقراطية يجعل السياسة الخارجية مشلولة وغير قادرة على الإستجابة في العديد من المواقف لاسيما المستعجلة و السريعة .،ففي الأنظمة غير الديمقراطية يتم التفاعل بسرعة لأنها أنظمة غير مقيدة من جهة أخرى يقلل ذلك من عملية المناورة و المساومة .كما أن الأنظمة التسلطية لا تعطي أي إهتمام للرأي العام لان لها القدرة على توجيه الرأي العام كما تريد .

اولا : **الجهاز التشريعي** :نلاحظ من خلال مسح لكل الأنظمة السياسية للدول وجود برلمانات ولكن الإختلاف يكمن في السلطة و الإختصاصات الحقيقية التي يملكها هذا الجهاز خاصة بالنسبة للسياسة الخارجية ، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه ماعدا في التعددية الديمقراطية وقليل من دول العالم الثالث فكل دول البرلمان ليست لها سلطة حقيقية في إتخاذ القرار وتنفيذه في السياسة الخارجية ،في الأنظمة التعددية البرلمان قد يساهم في إتخاذ القرارات والتقييم والرقابة وهذه قد ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان ، أما في الدول التسلطية مثلا الإتحاد السفياتي لايوجد فرق وهنا الحزب الواحد الذي يسيطروووظيفة البرلمان هي التزكية ،والبرلمان في الأنظمة الديمقراطية يستعمل عدة طرق من خلالها يساهم في وضع السياسة الخارجية :

- الوسيلة الأولى معارضة الحكومة فيما يتعلق ببعض القرارات التي تتخذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وهذه المعارضة قد تؤدي إلى إضعاف مركز وسلطة الحكومة وقد يصل الأمر في الأنظمة البرلمانية إلى درجة سحب الثقة من الحكومة .وهنا تنهار الحكومة وتستقيل وقد يؤدي هذا إلى إجراء إنتخابات مسبقة ماحدث في بريطانيا 1956 هذا الأمر لا يحدث في النظام الرئاسي ،بل يؤدي ضغط البرلمان إلى عزل أحد أو مجموعة من اعضاء الحكومة .
- الوسيلة الثانية :رفض المخصصات المالية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بعد أحداث 11 سبتمبر تم إصدار العقيدة الإستراتيجية الجديدة ،وفي حال معارضة الكونغرس لهذا القرار يجب إعادة النظر في القرارات و إدخال بعض التعديلات و في بعض الأحيان التراجع الكلي عن القرار المتخذ ،وبالتالي إستقالة الحكومة وقد يبجري أحيانا مساءلة للتأكد من حقيقة إنفاق الأموال التي إعتمدها البرلمان للسياسة الخارجية ،وإذا كان إنفاق الأموال في غير محلها يتم تجنيد الرأي العام .
- الوسيلة الثالثة : إجراء المصادقة على أعمال وإنجازات الحكومة وعملية المصادقة تتجلى بصفة أساسية في الأنظمة الرئاسية التي تنص دساتيرها على أن الإتفاقيات و المعاهدات التي تبرمها الحكومة لا يمكن أن تدخل ميدان التنفيذ إلا بعد مصادقة السلطة المختصة البرلمان عليها وعدم المصادقة يؤدي إلى فشل نشاط الحكومة في السياسة الخارجية ،وبالتالي تجميد وعدم تنفيذ هذه الإتفاقيات كما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في معاهدة سالت 2 عندما رفض الكونغرس المصادقة عليها .

الجهاز التنفيذي : من الناحية الواقعية والعملية الجهاز التنفيذي يتولى ويختص بكل الصلاحيات والوظائف في صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها لأنه الجهاز الذي يحتوي على الجزأ الأكبر من مؤسسات صنع القرار كذلك معظم صانعي القرار في السياسة الخارجية مثل الرئيس،رئيس الوزراء،وزير الخارجية كل هؤلاء ينتمون للجهاز التنفيذي .كما أن هذا الجهازمختص بعملية التنفيذ ويحتوي على جل الوكالات والأجهزة الفرعية التي تساهم في تحضير مراحل إتخاذ القرار ولذلك تتولى مهمة تنفيذ القرارات فيما بعد ،فجل الدساتير في دول العالم تنص على مهمة صنع القرار وتنفيذها من قبل الجهاز التنفيذي لكن مع أهمية أكثر لهذا الجهاز في النظم التسلطية وتقل أهميته كلما إتجهنا إلى الأنظمة البرلمانية .من الناحية العملية توكل هذه الإختصاصات إلى وزارة الشؤون الخارجية مثال الدستور الأمريكي فأصبحت هذه الوزارات تهيمن على صنع القرارات في السياسة الخارجية .وتحوي هذه الوزارات على أقسام جغرافية وأقسام تهتم بالمعلومات والعلاقات العامة و النشاطات الثقافية والإقتصادية والعسكرية ، من خلال هذه الأقسام فإنها تعتبر أهم جهاز تنفيذي مختصفي السياسة الخارجية ويترأس هذا الجهاز وزيرا وكاتب دولة وهذا ما يساهم فيجعل هذه البيروقراطية أثقل وأهم جهاز في صنع القرارات في السياسة الخارجية ،وهذا الأمر دفع هذه البيروقراطية إلى الإستقلال تدريجيا عن محيط الشؤون الداخلية.